عقب استيفاء شروط الترقية لمؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة

3 مليارات دولار استثمارات أجنبية غير نشطة ستتدفق للبورصة

■ توقعات باستمرار ربحية سهم البورصة عند 30 فلساً للسهم خلال الربع الأخير

■ «الريت» ستشهد مشاركة العديد من الصناديق التي تسعى للإدراج في البورصة

باهي أحمد

قال مصدر مسؤول لـ «الأنباء» إن حجم الاستثمارات غير النشطة التي ستتدفق على السوق الكويتي بعد استيفاء شروط الترقية وفقا لـ «MSCI» قد تصل إلى 900 مليون دينار (نحو 3 مليارات دولار)، ولكنه أشار إلى صعوبة توقع حجم الاستثمارات النشطة التي ستدخل إلى السوق.

وأضاف المصدر، أن شركة البورصة تعمل حاليا مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة استكمال شروط «MSCI» ومنها الحسابات المجمعة، موضحا أن شركة البورصة قامت بالانتهاء من الاستبيان الخاص بها، حيث تم عرض عدد من النماذج على المستثمرين الأجانب، وتم اختيار نموذج منها يتم العمل حاليا للانتهاء منه، وعلى أقصى تقدير سيتم الانتهاء منه قبل نهاية نوفمبر المقبل، خاصة أن شركة البورصة على تواصل مستمر مع المستثمرين والشركات الأجنبية، إضافة إلى «MSCI».

تطوير السوق

وحول آخر مستجدات مراحل تطوير السوق، قال ان شركة البورصة أنجزت بالتعاون مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة نصف خطة التطوير الثالثة، مشيرا الى أنه يتم العمل حاليا على النصف الآخر من تلك الخطة.

وأشار الى انه تم تعديل ما تم طرحه في السابق في المرحلتين الأولى والثانية، أما المرحلة الرابعة فستشمل وحدة المعالجة المركزية للمشتقات والتي من خلالها سيتم طرح المشتقات، إضافة إلى الاستثمار في المؤشرات وبعض الأمور التي سيتم تعديلها في حينه.

وأضاف أن البورصة تمكنت خلال السنوات الماضية من إحداث فارق كبير في سوق المال، حيث تواصل اليوم ما كانت بدأت به في 2016 للمساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي والمشاركة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة

الصناديق العقارية

وبسؤاله عن آخر المنتجات التي ستطرحها البورصة في المرحلة المقبلة، قال إن شركة البورصة تستعد لطرح منتج الصناديق العقارية المدرة للدخل، مشيرا الى انه من المنتجات الجديدة التي تدخل السوق الكويتي لأول مرة، لذلك فقد تشهد مشاركة العديد من الصناديق التي تسعى للإدراج في البورصة.

وأضاف أن هذه الصناديق تمثل بوابة للمستثمرين وخاصة أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة نحو الاستثمار العقاري، وتوفر إمكانية استكشاف العديد من الفرص الاستثمارية في السوق وتهدف لتحقيق عوائد جذابة للمستثمر، موضحا أنها لا تتطلب رأس مال كبير بعكس الاستثمارات العقارية الأخرى، حيث يعتمد دخل هذه العقارات بصورة رئيسية على الإيجار، ثم يتم توزيع الأرباح على حاملي الوحدات على أساس شهري أو ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي وفقا للمحفظة العقارية.

وشدد المصدر على أن دور شركة البورصة يتمثل في توفير منصة تتسم بالشفافية لتداول الصناديق العقارية المدرة للدخل، لجعل هذا النوع من الاستثمار متاحا للمساهمين، ويتم تداول هذه الصناديق عبر وسطاء مرخصين مسجلين في بورصة الكويت، موضحا أن البورصة تقوم بعقد اجتماعات مع الشركات المهتمة بهذا المنتج، حيث تم الانتهاء من تجهيز المستندات المطلوبة لثلاث صناديق وقد تم تقديم احدها الى هيئة أسواق المال وقامت بالموافقة على ترخيص هذا الصندوق ليتم إدراجه في السوق وبرأس مال ثابت يصل إلى 100 مليون دينار، مما يتيح الفرصة أمام أكبر عدد من المستثمرين للاستفادة من مزايا هذه الصناديق وعوائدها المتوقعة الجيدة.

وحول توقعاته لسهم شركة البورصة خلال الثلاثة أشهر القادمة، قال إن ربحية السهم ستصل إلى 30 فلسا بناء على العديد من المعطيات التي وضعتها شركة البورصة في الحسبان، وهو ما يعد قفزة كبيرة حيث ارتفعت النسبة مقارنة بالعام الماضي إلى ما يزيد على 100٪.

البورصة تُطلق «الأمر المتطابق» في التداول

أطلقت بورصة الكويت «الأمر المتطابق» في التداول، والذي يقصد به الأمر الواحد الذي يتم إدخاله من خلال وسيط واحد ويتضمن أمر شراء وأمر بيع عدد من الأوراق المالية متطابقة من حيث الكمية والسعر ويتم تنفيذه فورا، وذلك ضمن إطار جهود البورصة المتواصلة لتطوير أسواق رأس المال في الكويت

وسيطرح هذا الأمر غدا الأحد، ومن شأن هذه الخطوة أن تسهم في تنويع المنتجات والخدمات التي تعد أحد اهم العوامل الجاذبة للمستثمرين إلى بورصة الكويت.

في إطار حرصه على استقطاب الخبرات الوطنية

«KIB»: مصعب الشعلان نائباً للمدير العام للخدمات المصرفية للأفراد

أعلن بنك الكويت الدولي «KIB» في بيان صحافي أمس عن تعيين مصعب الشعلان في منصب نائب المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد، وهو يحمل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة ماساتشوستس بالولايات المتحدة الأميركية، إلى جانب العديد من الشهادات العلمية والدورات التدريبية من مؤسسات أكاديمية معتمدة دوليا.

ومن المقرر أن يقوم الشعلان من خلال منصبه الجديد بإحداث نقلة في الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه، إلى جانب تطوير تجربة العملاء وتعزيز مكانة البنك التنافسية في السوق من خلال سعيه لابتكار حلول جديدة ومتطورة بما يتماشى مع خطط «KIB» الاستراتيجية.

وبهذه المناسبة، قال المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد، عثمان توفيقي: «يسعى KIB دائما إلى استقطاب أفضل الخبرات والكفاءات الوطنية عالية المستوى في القطاع المصرفي، ومن هنا جاء تعيينه للشعلان في منصب نائب المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد»، مشيدا بمهارات وقدرات الشعلان العملية، إلى جانب خبرته المهنية الواسعة التي تمتد لأكثر من 17 عاما في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد.

مصعب الشعلان

وأشار إلى خبرة الشعلان العريقة في إدارة المشاريع الرامية لتعزيز العمليات المصرفية وخدمة العملاء. وما يتمتع به من خبرة في الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد، المبيعات، إعادة هندسة العمليات، إعداد التقارير الإدارية، المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى تطوير الخدمات المتوافقة مع لوائح البنك المركزي وأحكام الشريعة الإسلامية.

يذكر أن الشعلان يمتلك خبرة واسعة أهلته لشغل العديد من المناصب التنفيذية العليا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد ومنها مدير علاقات العملاء في بيت التمويل الكويتي، كما تدرج في عدة مناصب في بنك بوبيان، ومنها مدير الفرع الرئيسي، مدير إدارة الفروع، مدير إدارة تغيير الأعمال، مدير إقليمي في إدارة الفروع، نائب مدير فروع الشركات، رئيس قسم دعم ومراقبة الفروع، بالإضافة إلى رئيس الفروع في مجموعة الخدمات المصرفية الاستهلاكية.

وفي ختام تصريحه، أكد توفيقي أن الشعلان يعتبر واحدا من القيادات الكويتية التي يفتخر «KIB» بانضمامه إلى فريق عمله لما يتمتع به من خبرة عملية عريقة، مؤكدا أن تعيينه جاء تطبيقا لاستراتيجية البنك الهادفة إلى تعيين الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية سعيا لتعزيز مكانة البنك كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة.

أداء ضعيف في القدرة الابتكارية.. وتتصدر خليجياً في الصحة وتحسّن ملحوظ بتكنولوجيا المعلومات

«كامكو»: الكويت تتفوق خليجياً بمؤشر التنافسية

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار ان الكويت احتلت المرتبة الـ46 في أحدث مؤشر للقدرة التنافسية، حيث قفزت 8 مراكز مقارنة بالتقرير السابق فيما يعد أفضل تقدم على مستوى دول مجلس التعاون، كما احتلت الكويت المرتبة الأولى من حيث استقرار الاقتصاد الكلي على مستوى العالم إلى جانب السعودية والإمارات.

وجاءت الكويت في صدارة الدول الخليجية من حيث محور الصحة حيث حصلت على المرتبة الثانية عشرة عالميا فيما يعد تقدما ملحوظا مقارنة بالعام السابق عندما جاءت في المرتبة الـ38 على مستوى العالم.

وبالنسبة لمحور تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شهدت الكويت تحسنا ملحوظا حيث حصلت على المرتبة الـ37 في العام 2019 مقابل المرتبة الـ 62 في العام 2018. من جهة أخرى، كان أداء الكويت ضعيفا على صعيد القدرة الابتكارية حيث جاءت في المرتبة الـ108 لتحصل بذلك على أقل التصنيفات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، كما انها تراجعت 5 مراتب مقابل المرتبة الـ103 في العام 2018. كما تراجع مركز الكويت أيضا على صعيد محوري المؤسسات والبنية التحتية.

فمن حيث محور المؤسسات، جاءت الكويت في المرتبة الـ 65 مقابل الـ57 في العام 2018، أي متراجعة 8 مراكز. أما بالنسبة لمحور البنية التحتية، فاحتلت الكويت المرتبة الـ 66 مقابل الـ61 في العام 2018.

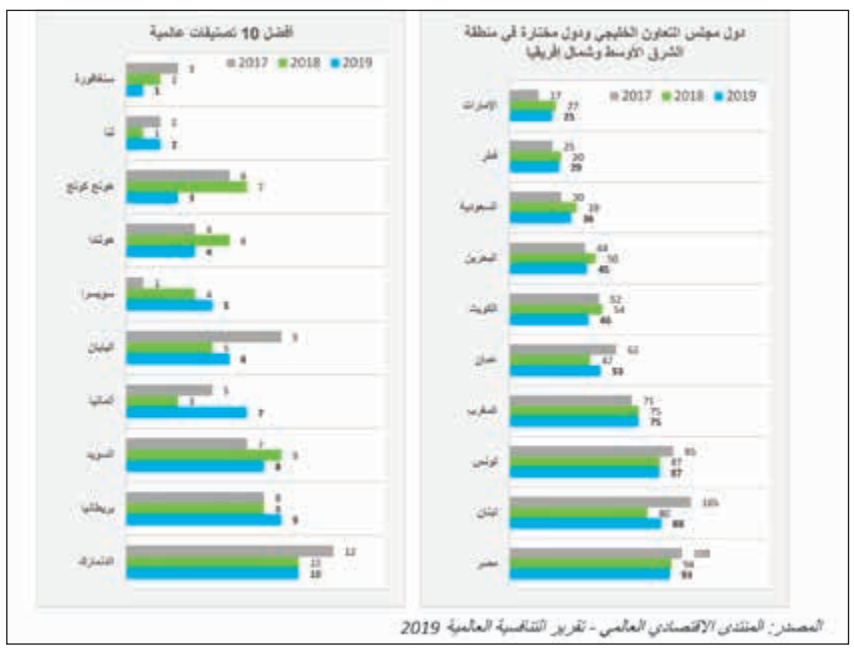

تغييرات ملحوظة

وعلى صعيد التصنيف العالمي، كانت هناك تغييرات ملحوظة في ترتيب الاقتصادات العشرة الأولى، رغم أن المجموعة التي تتكون منها قائمة الدول العشر لم تتغير في حد ذاتها. واحتلت سنغافورة المرتبة الأولى عالميا بعد ان تقدمت مرتبة واحدة عن ترتيب العام الماضي بينما تراجعت الولايات المتحدة من المرتبة الأولى في العام الماضي لتحتل المرتبة الثانية هذا العام. وتقدمت هونغ كونغ أربعة مراكز هذا العام واحتلت المرتبة الثالثة بينما تراجعت ألمانيا من المركز الثالث في العام الماضي إلى المركز السابع هذا العام. ومن حيث التقسيم الإقليمي حققت الدول السبع عشرة من شرق آسيا والمحيط الهادئ المعروفة اختصارا باسم (APAC) أعلى متوسط بلغ 73,9 درجة، تبعتها منطقة أوروبا وأميركا الشمالية والتي شملت 39 دولة برصيد 70,9 درجة. وسجلت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أقل المستويات بحصولها على 46,3 درجة، في حين احتلت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المركز الرابع برصيد بلغ نحو 61 درجة تقريبا. وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفضل معدلات القيمة الوسيطة لتحسن القدرة التنافسية في حين سجلت جنوب آسيا أقل معدل تغيير وتبعتها أوروبا وأميركا الشمالية بتسجيل أقل معدلات التغيير. من جهة أخرى، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعا في محور استقرار الاقتصاد الكلي فقط بينما أظهرت المحاور المتبقية تحسنا جيدا مقارنة بتصنيفات العام 2018.

وتقدمت السعودية 3 مراكز في العام 2019 وحصلت على المرتبة 36 على مستوى العالم في العام 2019 مقابل المركز 39 في العام 2018. وكانت السعودية هي الدولة الوحيدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تشهد أي تغيير سلبي في ترتيبها مقارنة بمراكز العام 2018. وتحسن ترتيب المملكة بالنسبة لمقاييس 10 من أصل 12 محورا بينما احتفظت بصدارتها من حيث تصنيفها في المركز الأول والسابع عشر على صعيد محور استقرار الاقتصاد الكلي وحجم السوق على التوالي مقارنة بأداء العام 2018.

تحسّن التصنيفات الخليجية.. بفضل التغيرات التكنولوجية

قال تقرير «كامكو» ان تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي شهد تحسنا ملحوظا خلال العام بفضل التغيرات على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وجاءت الكويت في صدارة الدول الخليجية التي شهدت تحسنا في مقياس التنافسية حيث تقدمت ثماني مراكز لتحتل بذلك المركز رقم 46، في حين كانت عمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي شهدت تراجع ترتيبها 6 مراتب واحتلت المركز 53. واحتلت الإمارات مرة أخرى المركز الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي وكان ترتيبها 25 عالميا بعد أن كانت في المرتبة السابعة والعشرين في العام الماضي وكانت الأفضل أداء بالنسبة للمحور الفرعي لاشتراكات النطاق العريض وتغطية شبكات الهاتف المحمول.

كان وضع دول مجلس التعاون الخليجي في العام الحالي أفضل مقارنة بالعام الماضي حيث ارتفع متوسط الدرجات من 67 في العام الماضي إلى 69 في العام 2019 وفقا لحساباتنا. ومن ضمن المحاور الاثني عشر، حصلت الدول الخليجية على أعلى الدرجات من حيث استقرار الاقتصاد الكلي نظرا للوضع الاقتصادي القوي الذي تتسم به غالبية دول مجلس التعاون الخليجي. وجاءت كل من الإمارات والسعودية والكويت في الصدارة برصيد بلغ 100 درجة، تليها مباشرة قطر بحصولها على 99 درجة. ومن جهة أخرى، كان أداء البحرين وعمان بعيدا عن تلك المستويات، حيث سجلتا 68 و67 درجة. إلا انه من بين الاثني عشر محورا كان استقرار الاقتصاد الكلي هو المحور الوحيد المتراجع مقارنة بمستويات العام السابق، في حين شهدت جميع المحاور الأخرى تحسنا في متوسط الدرجات. وبلغ متوسط محور الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي 85 درجة متفوقا على المتوسط العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 81 نقطة. حيث شهد محور الصحة تحسنا مقارنة بمتوسط العام السابق البالغ 83 درجة. أما بالنسبة لمحور القدرة الابتكارية فقد حصلت دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى ضعيف بلغ 44 درجة فقط، وان كان هذا المستوى أفضل من مستوى العام 2018 البالغ 41.

«التجارة»: 164٪ ارتفاع الصادرات غير النفطية خلال سبتمبر الماضي

قالت وزارة التجارة والصناعة إن الصادرات غير النفطية ارتفعت بنسبة 164٪ خلال شهر سبتمبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من العام الفائت.

وأوضحت «التجارة» في بيان صحافي أمس أن عدد شهادات المنشأ للصادرات غير النفطية الكويتية لدول العالم بلغ 1413 شهادة بقيمة 15,7 مليون دينار مقابل 457 شهادة بقيمة 5,9 ملايين دينار في الشهر ذاته من 2018.

وذكرت أن عدد الشهادات للصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي بلغ 989 شهادة بقيمة 6 ملايين دينار تصدرتها قطر بـ 377 شهادة بقيمة 2,4 مليون دينار ثم السعودية بـ 321 شهادة بقيمة 2,3 مليون دينار.

وأضافت ان الإمارات حلت ثالثا بـ 184 شهادة بقيمة 973 ألف دينار، ثم البحرين بـ 75 شهادة بقيمة 184 ألف دينار، فعمان بـ 32 شهادة بقيمة 100 ألف دينار.

وحول عدد شهادات المنشأ للصادرات الكويتية غير النفطية للدول العربية خلال الشهر ذاته أفادت بأنها بلغت 345 شهادة بقيمة 6,3 ملايين دينار مقابل 122 شهادة بقيمة 2,8 مليون دينار خلال الشهر ذاته من 2018.

وتابعت ان العراق حل بالمرتبة الأولى بنحو 114 شهادة بقيمة 3,6 ملايين دينار، ثم الأردن بـ 135 شهادة بقيمة 1,2 مليون دينار، تلته مصر بـ 27 شهادة بقيمة 355 ألف دينار، وحلت فلسطين بالمرتبة الأخيرة بشهادة بقيمة 742 دينارا.

وأوضحت أن الصادرات للدول العربية شملت المنتجات الغذائية والغازات السائلة والخيام والأصواف والأواني المنزلية والأثاث والألياف الزجاجية والمواشي والطيور وغير ذلك.

وذكرت «التجارة» ان عدد شهادات المنشأ للصادرات للدول الأجنبية بلغت خلال أغسطس الماضي 79 شهادة بقيمة 3,2 ملايين دينار بزيادة نحو 2 مليون دينار عن الشهر ذاته العام الماضي.

وبينت أن إيطاليا جاءت في المرتبة الأولى بـ 8 شهادات بقيمة مليون دينار، ثم بلجيكا بـ 5 شهادات بقيمة 574 ألف دينار، ثم تركيا بـ 24 شهادة بقيمة 573 ألف دينار، تلتها اسبانيا بـ 9 شهادات بقيمة 396 ألف دينار.

وأفادت بأن الصادرات إلى الدول غير العربية تنوعت بين البولي إيثيلين والحبيبات البلاستيكية وايثلين جلايكول.